

دور برامج التجهيز القطاعية في التنمية الاقتصادية

دراسة وصفية للاقتصاد الجزائري

عريس مختار

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم.

arismokhtar@hotmail.com

ملخص:

سنحاول في هذا البحث إبراز دور برامج التجهيز القطاعية في الرفع من وتيرة النمو الاقتصادي و الحد من معدل البطالة من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث شهدت الأوضاع الاقتصادية الجزائرية العديد من التجارب التنموية شملتها مختلف السياسات الاقتصادية، التي انتهجتها الحكومة بغرض إنعاش الاقتصاد الجزائري ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة لجميع القطاعات، فكان التوجه في فترة الستينيات والسبعينيات إلى انتهاج سياسة اقتصادية تقوم على التخطيط المركزي وعلى القطاع العمومي غير أن الأزمات الاقتصادية منها أزمة 1986، حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة حيث زاد من حدة اللاتوازن الاقتصادي، الأمر الذي دفع الجزائر إلى التخلي عن عمليات التنمية والشروع في الإصلاحات الاقتصادية وسياسات التعديل الهيكلي، ومع ظهور بوادر الاستقرار الاقتصادي شرعت الحكومة في تطبيق سياسات اقتصادية تنموية ذات توجه كترتي تهدف أساسا الى رفع معدل النمو الاقتصادي ،عن طريق زيادة حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاث برامج تنموية.

الكلمات المفتاحية: سياسة الإنعاش الاقتصادي.- البرنامج - سياسة دعم النمو التكميلي - سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مقدمة:

ان تحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع ، يتطلب تطبيق استراتيجيات تعتمد على عدة اليات ووسائل تمويل مختلفة واهما ادوات المالية العامة ، و هذا من اجل تحقيق الاهداف المسطرة ، حيث يتم تجسيد ذلك من خلال تنفيذ برامج تنموية و وضعت خصيصا لذات الغرض ، و لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية المتمثلة في الرفع من معدل النمو الاقتصادي ، و رفع الناتج الاجمالي و كذا الدخل الفردي الذي يساهم في رفع الطلب الكلي الفعال ، كان على الدول النامية بعد حصولها على استقلالها السياسي ، و الراجبة في اعاش اقتصادها المتدهور ، تطبيق مخططات تنموية تعتمد على تنفيذ برامج تنموية وفقا لخطة معدة مسبقا من قبل السلطة التنفيذية ، و التي تتضمن جملة من الاهداف المسطرة ، التي تسعى جاهدة بالاعتماد على مختلف الوسائل و الادوات المتوفرة ، سواء كان ذلك على المدى القصير او الطويل . و من هنا يتوجب علينا الإجابة على التساؤل التالي:

ماهي اهم الاثار الناتجة عن تجسيد برامج التجهيز القطاعية في ظل السياسات التنموية؟ و ما هي اهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على ذلك؟

وللإجابة على السؤال المطروح، يمكننا افتراض ما يلي:

- ان برامج التجهيز القطاعية بمختلف اصنافها الممركزة وغير الممركزة تفسر السياسة الانفاقية للدولة وذلك بالنظر الى المبالغ المنفقة على جميع القطاعات ،و اذا ما قرناها بنفقات التسيير، وهذا ما يفسر حرص الدولة على العمل على تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية دون استثناء؛
 - يمكن لبرامج التجهيز القطاعية رفع وتيرة التنمية من خلال رفع وتيرة النمو الاقتصادي، وكذلك الحد من البطالة الناتج عن خلق مشاريع جديدة و كبرى تعمل على امتصاص اليد العاملة. وهذا ناهيك عن زيادة الناتج المحلي والذي ينعكس بدوره على الدخل الفردي.
- وستتطرق فيما يلي إلى دراسة البرامج الثلاثة: - سياسة الإنعاش الاقتصادي.- سياسة دعم النمو التكميلي، - سياسة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و قبل الشروع في ذلك سنحاول التطرق إلى أهم الدوافع التي دفعت الحكومة إلى انتهاج السياسات التنموية.

1. دوافع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي.1

أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية، إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي خلال الفترة (1987-1994) 0.5%. الأمر الذي دفع الى الشروع في الإصلاحات الاقتصادية. و سنحاول من خلال الجدول توضيح أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1993-2000).

جدول رقم 1: تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وتطور نصيب الفرد منه

خلال الفترة 1993-2000

المؤشرات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج المحلي الإجمالي بالمليار د.ج	1165	1487.4	2004.9	25655	2762	2830	3248	4099
ناتج المحلي الإجمالي بالمليار الدولار الأمريكي	49.9	42.4	42	46.9	48.2	48.19	48.8	54.4
نسبة نمو الناتج الحقيقية %	-2.1	-0.7	3.9	4.3	1.1	5.1	3.2	2.4
نصيب الفرد من الناتج " دولار أمريكي	1856	1542	1498	1643	1658	1633	1630	1789

المصدر: أبحاث اقتصادية وإدارية - العدد 12. ديسمبر 2012

الفترة الأولى (1993-1994):

أهم ما ميزها تسجيل ناتج لمعدلات نمو سلبية بلغ متوسطها خلال نفس الفترة -1.4% وهو ما يعني استمرار تأثر الاقتصاد الوطني بالأزمة التي شهدتها ابتداء من سنة 1986 رغم الإصلاحات الجزئية، كما أننا نلاحظ انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي من سنة إلى أخرى حيث انتقل من 1856

¹ لعمارة جمال - منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر - دارا الفجر للنشر والتوزيع -2004

دولار أمريكي سنة 1993 إلى 1542 دولار أمريكي سنة 1994 بنسبة انخفاض قدرها 16.91 %.

الفترة الثانية (1995-1998):

إن أهم ما يميز هذه الفترة تسجيل معدلات نمو ايجابية وصل متوسطها إلى 3.6 %، وتعد سنة 1998 السنة التي حقق فيها اعلي معدل له منذ سنة 1986 إذ وصل إلى 5.1 %، إلا أن نصيب الفرد من الناتج سجل انخفاضا بنسبة 5.1% حيث قدر بـ 1933 دولار أمريكي للفرد بعدما كان قد بلغ 1658 دولار أمريكي للفرد سنة 1997، وهو ما يدل على أن معدلات النمو الحقيقية لم تكن كافية لزيادة الدخل الفردي.

الفترة الثالثة (1999-2000):

أهم ما ميز هذه الفترة أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة عرفت تراجعا. إذ قدر نمو الناتج المحلي، 2.8% وهو ما مثل انخفاضا بـ 0.8% عن متوسط النمو المسجل خلال الفترة السابقة، وذلك رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية نتيجة ارتفاع أسعار المحرقات إذ بلغ سعر برميل النفط الجزائري 28.5 دولار أمريكي خلال سنة 2000.

ويبين الجدول الموالي مساهمة القطاعات في الناتج المحلي والتي يسجل فيها قطاع المحرقات أعلى نسبة، حيث بلغ متوسط معدل النمو إلى 5.5 % يليه قطاع الأشغال العمومية بنسبة 3.25 % و 2.11% القطاع الخدمات. إلا انه لم يكن كافيا لدعم النمو الاقتصادي.

2. برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.¹

إن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، يطمح إلى التقليل من حدة المشاكل الموجودة، وتدارك التأخر المسجل، والذي تراكم خلال عشرية كاملة من الأزمة، كما يعمل على التخفيف من الكلفة الاجتماعية للإصلاحات والمساهمة في رفع آليات النمو الاقتصادي بمبلغ قدره 525 مليار دج، أي ما

¹ الدكتور عبدالرحمان تومي - الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر - واقع و افاق - دار الخلدونية للنشرة والتوزيع -

يعادل 7.5 مليار دولار أمريكي، ولفترة تمتد من السداسي الثاني لسنة 2001 إلى نهاية 2004. يضاف إلى هذا غلاف مالي يفوق خمسة مليار دج كإنفاق عمومي سنوي، يكمل دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار برامج أخرى، مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب، وبرامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية .

تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي¹

جدول رقم 2: يبين تطور اهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة 2004-1998

2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	المؤشرات
38.6	28.9	25.2	24.3	28.5	17.8	12.9	متوسط سعر البرميل من البترول بدولار أمريكي
32.1	24.5	18.7	19.1	21.7	12.3	10.1	الصادرات
17.9	13.3	12.0	9.5	9.3	9.0	8.6	الواردات
14.2	11.2	6.7	9.6	12.4	3.3	1.5	رصيد الميزان التجاري
9.1	7.5	3.6	6.2	7.6	2.4-	1.7-	رصيد ميزان المدفوعات
43.1	32.9	23.1	18.0	11.9	4.4	6.8	احتياطي الصرف
21.4	23.2	22.6	22.5	25.2	28.3	30.6	الديون الخارجية
26	34.9	40.5	41.1	46.4	58.0	63.9	نسبة الدين الخارجي من الناتج %
3.6	2.6	1.4	4.2	0.3	2.6	5.7	معدل التضخم
72.6	77.4	79.9	77.2	75.5	66.5	58.7	سعر الصرف

المصدر - البنك العالمي - إحصائيات -

ويبين الجدول التحسن الملحوظ الذي شمل معظم المؤشرات الاقتصادية الخارجية، نتيجة لارتفاع سعر المحروقات، حيث شهد ارتفاعا في المتوسط وصل الى 38.62 دولارا امريكيا للبرميل ما مثل ارتفاع بنسبة 34%، ان هذا التحسن في اسعار المحروقات قد اثر بشكل ايجابي على تطور باقي المؤشرات الكلية، فقد سجل رصيد الميزان التجاري فائضا معتبرا و متزايدا من سنة الى اخرى حيث انتقل من 1.5% سنة 1998 الى 14.21% سنة 2004، هذا وقد شمل هذا الارتفاع ايضا كل من الصادرات و الواردات، كما شمل رصيد ميزان المدفوعات الذي انتقل من حالة العجز سنة

² Banque mondiale, <http://www.banquemondiale.org/>

1998 الى حالة الفائض ابتداء من سنة 2000، بقيمة 7.6 مليار دولار امريكي ، استمر الى ان وصل الى اعلى فائض سنة 2004 بقيمة 9.1 مليار دولار امريكي ، كما ان اتباع سياسة الدفع المسبق للديون الخارجية انعكس ايجابا على حجم المديونة حيث انخفض حجمها من 30.6 مليار دولار امريكي 1998 الى 21.4 سنة 2004، هذا وقد شهد متوسط معدل التضخم انخفاضا سنة 2004 حيث بلغ %4.2 مما يؤكد تحكم السلطات النقدية في معدل التضخم رغم الفائض المالي ، و زيادة النفقات العامة .

3. تقييم سياسة الانعاش.1

- خلال الفترة الممتدة من 1999 الى غاية 2003، تم استحداث 2.200.000 منصب شغل عندما كان سعر البرميل سنة 1999 في حدود 12 دولار للبرميل، بالإضافة الى الإرهاب الذي كان يحدد الارواح بشكل خطير بين سنتي (1999 و 2000)، فما هو المانع في استحداث اكثر من 2 مليون منصب شغل في الخمسية القادمة وفي ظروف جد مواتية.

- نفس الملاحظة تطبق على قطاع السكن، حيث تم انجاز 700.000 مسكن في الخمس سنوات الماضية. فكيف لا تنجز في البرنامج القادم.

- الوعد بإنجاز 100.000 مؤسسة هو هدف يمكن تحقيقه، على اعتبار ان الخمسية الماضية انجز فيها 57.000 مؤسسة في غياب صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي غياب آليات ضمان القروض التي استحدثت على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وفي هذا السياق، فقد تم خلال الأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2004 إيداع 57.000 ملف لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

¹ د. حاكمي بوحفص -الاقتصاد الجزائري: الإصلاح، النمو والانعاش، نادي الدراسات العلمية - كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير _ جامعة وهران.

- بنفس الجهد والوتيرة، وفي نفس الفترة (1999-2003) فقد تم توصيل 330.000 بيت جديد بغاز المدينة بالإضافة إلى برمجة 390.000 بيت سنة 2004.

- معدل التضخم بلغ خلال الفترة %2.42 مما يؤكد تحكم السلطات النقدية في معدل التضخم، اضافة الى استقرار معدل الصرف عند متوسط %39.79،

- استطاعت الحكومة التقليل من حدة الفقر بأكثر من %50 خلال فترة البرنامج ، على اثرها تم ترتيب الجزائر وفق تقرير التنمية الانسانية لبرنامج الامم المتحدة في المرتبة 51 وفق مؤشر الفقر على المستوى الوطني بمعدل %6.22 كمتوسط خلال فترة البرنامج.

وبالرغم مما حققه برنامج الانعاش الاقتصادي من نتائج ايجابية، الا انه وجهت له انتقادات مفادها أن الدولة سطرت مشاريع ثم عجزت عن تنفيذها مثل مشروع مترو الجزائر، الذي برمج سنة 1982، ومشروع مطار الجزائر سنة 1982 ايضا، ومشروع سد بني هارون سنة 1967، ومشروع مياه الغرب (مستغام، أرزيو، وهران، الممتد من وادي الشلف إلى مستغانم ووهران، وقد كان مبرمجا منذ الثمانينات)، وغيرهم من المشاريع.

4. البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)1

بعد النتائج الايجابية المترتبة عن تطبيق برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، ووجب على القائمين على تسيير السياسة الاقتصادية مواصلة استخدام الادوات المختلفة لسياسة الانعاش ، و على راسها برامج التنمية ، فتم الاعلان عن البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي خصص له مبلغ 4202.7 مليار دينار جزائري ، يهدف الى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي ، بالاعتماد على نفس الادوات المستخدمة في برنامج الانعاش ، واهمها الانفاق الحكومي الاستثماري مع تجنب السلبيات التي ميزت المرحلة السابقة ، فضلا عن كونه برنامجا متوسط الاجل من شأنه المحافظة على الاستقرار الاقتصادي الجزائري ، و يتلخص مضمون البرنامج في المحاور الآتية:

5. محاور و مضمون برنامج دعم النمو التكميلي

¹ نبيل بوفليح - ابحاث اقتصادية وادارية، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر - العدد 12، ديسمبر جامعة شلف - الجزائر - 2012

جاء برنامج دعم النمو بخمسة محاور اساسية تعكس الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية،

نوجزها في الجدول كالتالي:

جدول رقم 3: محاور برنامج دعم النمو التكميلي للفترة 2005-2009

المبلغ (مليار دج)	%	محاور البرنامج
1.908,5	45.5	• تحسين ظروف معيشة السكان
1.703,1	40.5	• تطوير المنشآت الأساسية
337,2	8	• دعم التنمية الاقتصادية
203,9	4.8	• تطوير الخدمة العمومية
50,0	1.2	• تطوير التكنولوجيات الجديدة و الاتصال
4.202,7	100	مجموع البرنامج الخماسي

المصدر: البحوث الاقتصادية و ادارية - من اعداد الباحث

جدول رقم 4: التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي¹ (الوحدة: مليار دج)

نسبة المنوية من اجمالي البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	البرنامج
45.5%	1908.5	برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان ويشمل القطاعات التالية
	555	السكن
	399.5	التربية ، التعليم العالي ،التكوين المهني
	200	البرامج البلدية للتنمية
	250	تنمية مناطق الهضاب
	192.5	تزيد السكان بالماء ، الكهرباء ،الغاز
	311.5	باقي القطاعات
40.5%	1703.1	1) برنامج تطوير الهياكل القاعدية ويشمل القطاعات التالية
	1300	قطاع الاشغال العمومية و النقل
	393	قطاع المياه
	10.15	قطاع التهيئة العمرانية

¹ نبيل بوفليح - بحاث اقتصادية وادارية، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر - العدد 12،

ديسمبر جامعة شلف - الجزائر - 2012

8%	337.2	برنامج دعم التنمية الاقتصادية ويشمل القطاعات التالية
	312	الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري
	18	الصناعة و ترقية الاستثمار
	7.2	السياحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف
4.8%	203.9	برنامج تطوير الخدمة العمومية ويشمل القطاعات التالية
	99	العدالة و الداخلية
	88.6	المالية و التجارة و باقي الادارات العمومية
	16.3	البريد و التكنولوجيا الحديثة و الاتصال
1.2%	50	برنامج تطوير تكنولوجيا الحديثة للاعلام و الاتصال

المصدر- بحوث ادارية و اقتصادية - العدد ثاني عشر ديسمبر 2012-

- قطاع التنمية المحلية و البشرية : استفاد من اعلى نسبة من البرنامج % 45.5 من مجموع الاستثمارات
- قطاع الاشغال العمومية و الهياكل القاعدية : استفاد بنسبة 40.5% الذي ينتظر منه المساهمة بشكل فعال في تطوير و تحسين مناخ الاستثمار، ناهيك عن توفير مئات الآلاف من مناصب الشغل، كالطريق السيار- شرق غرب- الذي رصد له ما يزيد عن احدى عشر(11) مليار\$،
- قطاع دعم التنمية الاقتصادية: استفاد بنسبة 8.03% والذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة والصناعة،، وهي كلها قطاعات تعكس الاقتصاد الحقيقي، من شأنها أن تحسن من قدراتها الإنتاجية، وبالتالي تلبية جزء هام من الطلب الداخلي والخارجي.
- القطاع الاداري الحكومي: استفاد من برنامج خاص لتطوير و اصلاح الهيئات الحكومية على غرار الداخلية ، العدالة ، المالية ما يعادل نسبة % 4.8 من البرنامج

• قطاع التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال¹: استفاد من نسبة % 1.2 من المبالغ المخصصة للبرنامج على اعتبار ان معدل الصرف هو 70 دج للدولار الواحد، معني ذلك ان الغلاف المال لهذا البرنامج هو 60 مليار دولار امريكي ، نظيف إلى ذلك برنامج صندوق الجنوب، وبرنامج صندوق الهضاب العليا، لكل منها غلاف مالي قدره 20 مليار\$، ولنفس الفترة (2005-2009)، وعليه يكون مجموع ما خصص للاستثمار حوالي 100 مليار\$. إن مثل هذا الغلاف المالي لضخم يعبر عن عزم السلطات على كسب رهان الاقلاع الاقتصادي و الرفاهية الاجتماعية، و يترجم بصدق سياسة دعم النمو.

¹ الدكتور عبد الرحمان تومي - الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر - واقع وفاق - دار الخلدونية للنشرة والتوزيع - الطبعة 2011

6. تقييم برنامج دعم النمو التكميلي (2005-2009) 1

– الشغل و البطالة :

الجدول رقم 5: حجم العمالة، و تطور نسبة البطالة خلال الفترة 2005-2009 بالآلاف:

السنة					البيان
2009	2008	2007	2006	2005	السكان النشطون
10.544	10.801	10.514	10.267	10.027	السكان المشغولون فعليا
9.472	7.002	6.771	6.517	6.222	- الفلاحة
1.242	1.841	1.842	1.780	1.683	- قطاعات اخرى
8.230	5.161	4.929	4.737	4.539	* الصناعة
1.194	530	522	525	523	* بناء و اشغال عمومية
1.718	1.371	1.261	1.160	1.050	* الادارة
5.318 -	1.572	1.557	1.542	1.527	* النقل و الاتصالات، التجارة و الخدمات خارج الادارة
	1.688	1.589	1.510	1.439	
-	2.579	2.498	2.485	2.275	العمل المنزلي و غيره
1.072	1.220	1.245	1.265	1.530	البطالون
10.20	11.30	11.80	12.30	15.30	نسبة البطالة %

المصدر: دكتور تومي عبد الرحمان _ مرجع سبق ذكره .

– قطاع الصناعة و الفلاحة : من خلال الجدول يتبين لنا ان العمالة لا تمثل في كلا القطاعين الصناعي والفلاحي مجتمعين سوى 25.7%، بينما يحتل قطاع التجارة و الخدمات خارج الادارة لوحده ما نسبته 56%، اي اكثر من الضعف، هذا يعبر عن خلل فادح في توزيع العمالة، ناجم عن تأخر كبير في نمو الفلاحة و الصناعة، الشيء الذي يجعلنا نتساءل عن دور الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، و الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب في عمليات التوجيه و الارشاد نحو القطاعات. لكن مع هذا، يبقى التطور الذي شهده القطاع الصناعي في استقطاب العمالة، و استحداث مناصب الشغل خاصة سنة 2009، يبعث على التفاؤل اذا بقي محافظا على نفس الوتيرة وظل التراجع الذي شهده القطاع الفلاحي مع نهاية نفس السنة.

¹ الدكتور عبد الرحمان تومي – مرجع سابق ص 278 – الباحث بتصرف

- قطاع الاشغال العمومية: الملاحظة هي نفسها تطبق على قطاع الاشغال العمومية، حيث ما لبث يشهد تطورا، و بصفة مستمرة خلال مدة البرنامج، لان الشيء الذي جعله يسجل مثل هذه النسبة (25%) خاصة سنة نهاية البرنامج، يعود بالدرجة الاولى الى التدفق الكبير للاستثمارات العمومية.

- مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة: لقد شهدت فترة (2005-2009)، تطورا هاما في استحداث مناصب الشغل من حيث الكم والنوع، و هو شيء متوقع بالنظر الى ضخامة الاستثمارات العمومية التي وضحت على اكثر من صعيد، ناهيك عن الاستثمارات الخاصة

- المنشآت الاجتماعية و الاقتصادية: ان ما انجز من منشآت اقتصادية و اجتماعية، تؤدي دورا كثيرا ما يدخل في حساب التنمية البشرية، على اعتبار ان الانسان الجزائري من حقه ان يتطور كغيره، و بالتالي الحصول على خدمات و منتجات بالمقاييس العالمية،

- قطاع السكن: تشير احصائيات بيان السياسة العامة على ان فترة برنامج دعم النمو قد سمحت بإنجاز 1.045.269 سكن، و ذلك من خلال مختلف الصيغ التي أقرها القانون، عن طريق عدة صيغ منها: الاجار العمومي، التساهمي الاجتماعي، الريفي، البيع بالإيجار، الترقوي، و البناء الذاتي عبر مختلف الولايات.

- الصحة العمومية : شهدت الصحة العمومية هي الأخرى توسعا هاما في مختلف المجالات، سواء كان ذلك على مستوى الهياكل الصحية، ام ممارسة الاستطباب او الضمان الاجتماعي الذي شهد هو الآخر آليات عمل جديدة، كما أن تطوير الانتاج المحلي للأدوية بات واقعا ملموسا، و هذا بفضل الجهود المبذولة من خلال مضاعفة الغلاف المالي بعدة مرات. وتجدر الاشارة الى ان التغطية الصحية التي تستهدف الفئات الهشة من السكان، قد دعمت بتراتيب خاصة، مثل نظام الدفع من قبل الغير، الذي بات يضمن الدواء لأصحاب الأمراض المزمنة، و هو يشهد توسعا يستهدف استيعاب الشريحة المتقاعد من العمال.

- التربية الوطنية: ان ترقية قطاع التربية يندرج في صميم التنمية البشرية، مثله مثل التعليم العالي و التكوين المهني، و هي قطاعات احتلت الاولوية في برنامج الرئيس محل الدراسة (2005-2009)،

و هو في تطور ملحوظ في مجموعة الاغلفة المالية، حيث انتقلت من 225.5 مليار دج سنة 2000 الى 403.3 مليار دج سنة 2005، ثم قفزت مع بداية 2010 الى 1100 مليار دج، اي ما يعادل 16 مليار \$ خصصت لهذه القطاعات الثلاثة و بهذا تكون الدولة قد حققت جل الاهداف التي نادت بها المجموعة الدولية لسنة 2005 في مجال التنمية البشرية و هناك انجازات مادية.

- **التعليم العالي:** من الانجازات التي تفتخر بها ضمان مقعد بيداغوجي لكل متحصل على شهادة البكالوريا، و هي ميزة تنفرد بها الجزائر من بين باقي بلدان العالم وحتي تستجيب لمتطلبات الواقع و مقتضيات التطور، باشرت الدولة في انجاز الاصلاح البيداغوجي للجامعة على مدار العشرية الفارطة، نذكر بتعميم نظام الليسانس، الماستر، الدكتوراه، الذي اصبح يشمل على 3421 تكوينا تأهليا، وفتح خمس اقسام تحضيرية، و اربعة عشر (14) فرعا ذي تسجيل وطني، و ثلاث مدارس وطنية عليا، كما استفاد القطاع من نظام التأمين النوعي، و الزيادة المعبرة في منح الطلبة التي اقرها رئيس الجمهورية سنة 2009.

يضاف الى هذه الانجازات- تنصيب المجلس الوطني للبحث العلمي، و اقامة عشر لجان قطاعية مشتركة، تهدف الى ترقية و برمجة و تقييم البحث العلمي و التقني، و تحديد البرامج الوطنية للبحث هذه الآليات و غيرها من الجهود المبذولة، حققت في 2009 على سبيل المثال 2970 نشرية (تمثل 30% من مجموع ثلاثة عقود)، و ايداع 2110 براءة اختراع .

من خلال كل ما تطرقنا اليه نستطيع القول ان برنامج دعم النمو التكميلي يعتبر مشروعا طموحا لتحقيق قفزة نوعية للتنمية بالجزائر ، حيث ان الاهداف المسطرة و كذا الاغلفة المالية الذي تضمنها ، فضلا عن الظروف المالية الملائمة التي عرفتها الخزينة العمومية، كلها عوامل مشجعة لآفاق تنمية ايجابية للاقتصاد الجزائري، و رغم النتائج المترتبة عن تطبيق كل من برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو التكميلي ، الى انه لا يمنعنا من تحديد الاولويات و تقييم المعايير الخاصة بالمشاريع ، و استخلاص الدروس من النقائص و تداركها اثناء تطبيق البرنامج الخماسي 2010-2014

7. برنامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية 2010-2014

ان عشرية كاملة للإصلاحات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائري نتيجة انتهاج سياسة الانعاش الاقتصادي و كذا سياسة دعم النمو التكميلي ، تميزت بالحفاظ عل استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي ، مما دعم القاعدة لإرساء برنامج التنمية الاقتصادية (2010- 2014) الذي سنحاول التطرق الى اهم انجازاته في هذا المبحث .

8. ظروف تطبيق البرنامج الحماسي للتنمية الاقتصادية. 1

قبل التطرق الى اهم المحاور الرئيسية التي تبناها البرنامج ، لا بد من دراسة اهم الظروف التي ساعدت على انتهاجه ، حيث يمكننا انجاز حصيلة الاصلاحات العشرية السابقة لبرنامج الانعاش و دعم النمو التكميلي فيما يلي :

- تحول الجزائر من بلد مدين الى بلد دائن وهذا نتيجة الفائض المحقق في الميزانية خلال العشرية السابقة.
- غلاف مالي استثماري ضخم بلغ 265 مليار دولار ، كان نصيب الاستثمار الاجنبي المباشر منه 46 مليار دولار.
- الاحتياطي النقدي سجل تطورا غير مسبوق، اذ بلغ نهاية 2009 عتبة 150 مليار دولار.
- انتقلت البطالة من 30% سنة 2000 الى حوالي 10 % سنة 2009.
- انشاء الالاف من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تشييد للبنى التحتية مثل الطريق السيار شرق غرب ،السكك الحديدية ، تحلية المياه ... الخ
- تحقيق معدل نمو متوسط خارج قطاع المحرقات قريب من 6%
- بالرغم من ان هذه الظروف ملائمة لتطبيق سياسة تنموية، الى ان هناك تحديات اخرى و لعل من اهمها :
- الاعتماد على المحروقات لتمويل التنمية بنسبة قريبة من 70%.

¹ د. عبدالرحمان تومي - الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر - واقع و افاق - مرجع سابق ص 287 - الباحث بتصرف

• قطاع التصدير خارج المحرقات لا يتعدى نسبة 2% من القيمة المضافة من مجموع الصادرات.

- القطاع الصناعي شهد بعض التحسن، الى انه لا يشارك في القيمة المضافة .
- جل المؤسسات الاقتصادية بحاجة ماسة الى برامج تأهيل تقودها تسيير نوعي .
- التشريع و انهاء ملف الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة .
- تقييم و تقييم دور الاستثمار الاجنبي المباشر لجعله يتلاءم مع الاوضاع الاقتصادية

9. محتوى البرنامج الخماسي 2010-2014 .1

ان المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي قدر ب 21214 مليار دينار جزائري ، مع العلم انه تم تقسيم البرنامج الى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول :

جدول رقم 6. التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي برنامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية (الوحدة: مليار دينار جزائري)¹.

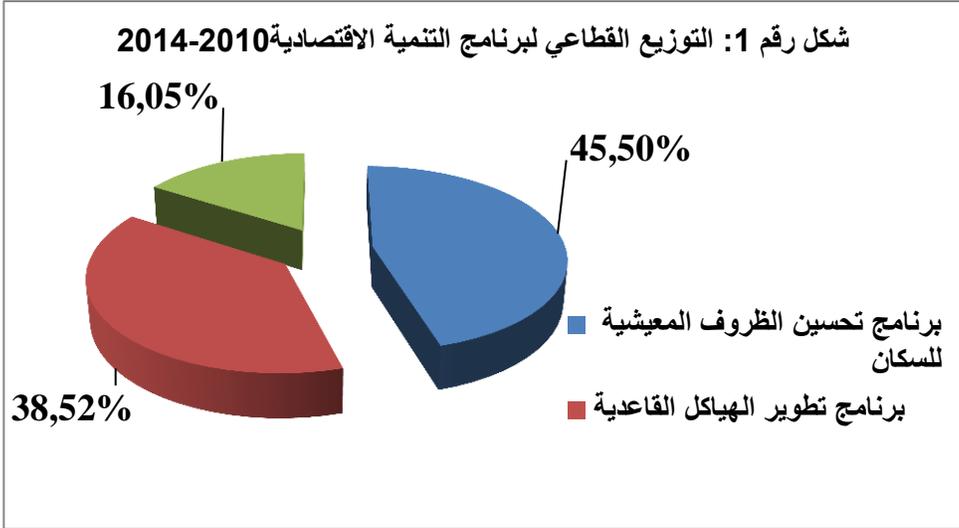
النسبة المئوية من اجمالي البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	البرنامج
45.5%	9903	(1) برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان ويشمل القطاعات التالية
	3700	السكن
	1898	التربية ، التعليم العالي ،التكوين المهني
	619	الصحة
	1800	تحسين وسائل الخدمات الادارات العمومية
	1886	باقي الق طاعات
38.52%	8400	(2) برنامج تطوير الهياكل القاعدية ويشمل القطاعات التالية
	5900	قطاع الاشغال العمومية و النقل
	2000	قطاع المياه
	500	قطاع التهيئة العمرانية
16.05%	3500	(3) برنامج دعم التنمية الاقتصادية ويشمل

¹ بلس شاوش بشير - المالية العامة - ديوان المطبوعات الجامعية -2013

¹ نبيل بوفليح - اجات اقتصادية وادارية، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر - العدد 12، ديسمبر جامعة شلف -الجزائر - 2012

القطاعات التالية		
الفلاحة و التنمية الريفية والصيد البحري	1000	
دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصادر- بحوث ادارية و اقتصادية - العدد ثاني عشر ديسمبر 20



- قطاع التنمية المحلية و البشرية : استفاد من برنامج خاص يصل الى 9903 مليار دج ما يمثل نسبة 42.45% من اجمالي البرنامج.
 - قطاع الاشغال العمومية الكبرى : يقدر المبلغ الذي خصص له الى 8400 مليار دج ما يمثل نسبة 38.52% من اجمالي البرنامج
 - قطاع الصناعة ، الفلاحة ، الصيد البحري ، والتشغيل: استفاد من برنامج يصل الى 3500 مليار دج ما يمثل نسبة 16.05% من اجمالي البرنامج .
- ان هذا التوزيع القطاعي يعكس رغبة الدولة في استهداف اهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي و مستويات التشغيل

10. اهداف البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية . 1

- **اهداف التنمية الاقتصادية:** لقد أولى برنامج الحكومة مزيد من الاهتمام بهذا المحور، اذا رسم لنفسه عدة محاور رئيسية، هي في غاية الاهمية، من خلال غلاف مالي بلغ **1566** مليار دج، و هو ما يعادل **21.46** مليار \$، اي بمتوسط سنوي يفوق اربعة مليار دولار امريكي.

- **محور قطاع الفلاحة:** ناهيك عن الاصلاحات التي شهدها هذا القطاع في البرامج السابقة، فقد توجهت الانظار هذه المرة الى التركيز على المغروسات، و هي واحدة من اهم مقومات النهوض بعالم الفلاحة، سواء تعلق الامر بإعادة الاعتبار الى الغطاء النباتي، من خلال مغروسات غائية على مساحة تقدر بـ : **360.000** هكتار، او مغروسات رعوية على مساحة **70.000** هكتار كما ينتظر غرس شجرة الزيتون على مساحة تقدر بمليون هكتار، وكذا دعم البرنامج الهام لتنمية الفلاحة، من خلال التخفيض في اسعار المحاصيل، و دعم تحديث التقنيات المرتبطة بهذا النشاط لهذا كله، فقد بلغت التغطية المالية **1000** مليار دج.

- **محور الصيد البحري** سيشهد هو الآخر مرافقة و تطوير لنشاطه، من خلال دعمه بوسائل و منشآت اساسية رصد لها **16** مليار دج.

- **محور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:** و اذا نؤكد مرة اخرى بان الرهان الحقيقي للصناعة في بلادنا، يتوقف على صناعة القطاع الخاص، و ان الكفاءة في الانتاج من جودة و ميزة تنافسية، لا يمكن تحقيقها خارج سوق المنافسة، و ان مثل هذا السوق لا تقوم له قائمة، الا من خلال قطاع خاص يتربح على اكبر نسبة من النشاط الاقتصادي لذلك تجدد الوصاية ملزمة بتوفير البنية التحتية، و شروط الاقراض الميسرة، و التشريعات اللازمة، وآليات التنفيذ، لضمان النمو الطبيعي لمثل هذا القطاع.

لعله من المفيد الاشارة الى الغاء وزارة الصناعات الصغيرة و المتوسطة، و الحاقها بوزارة الصناعة و ترقية الاستثمار، بعد مسيرة دامت عشر سنوات، و هي تجربة باتت تؤكد نضجها من سنة الى اخرى، بفضل كثير من الآليات و وسائل الاسناد

¹ الدكتور عبدالرحمان تومي - مرجع سابق ص317- الباحث بتصرف

وقد خصص لهذا ما قيمته 100 مليار دج، و ذلك من اجل تطبيق سياسة جديدة، تتمثل في مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عند استحداثها، بالإضافة الى دعم برامج التأهيل، اذ ينتظر أن تمس هذه العملية 20.000 مؤسسة، في شكل مساعدات مباشرة، او قروض بنكية ميسرة.

- محور اعاش و تحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية، و لأجل هذا الغرض بلغ نصيبها من البرنامج 400 مليار دج، تخصص للتطهير المالي، و تخفيض فوائد القروض البنكية الموجهة لتحديثها.

اما الهدف الرئيسي من محور التنمية الاقتصادية، فهو يتوقف على انشاء و تحديث 80 منطقة صناعية، و مناطق للنشاط، مع تعزيز قدرات التقييس الصناعي.

- محور مكافحة البطالة : كشف برنامج التنمية الاقتصادية عن رهان انشاء ثلاثة ملايين منصب شغل، الى غاية نهاية 2014، و هذا يعني ضمناً، توفير 600.000 منصب شغل سنوياً، و تخفيض نسبة البطالة الى حدود 9%، و هي نتيجة اذا ما تحققت، تسمح للجزائر بان تكون نموذجاً اقليمياً في مجال مكافحة البطالة، و هذا في الواقع يكشف عن الديناميكية الجديدة المعتمدة في سياق مخططات دعم النمو، كما بات يتأكد لنا سنة بعد اخرى، التطور المستمر و الهام في مجال سوق الشغل.

للتذكير فقد انتقل عدد العاملين من ستة (06) ملايين سنة 1999 الى قرابة احدى عشر(11) مليون مع نهاية سنة 2010، اي بمعدل سنوي في حدود 6.6%، و ان نسبة البطالة قد انتقلت من 30% سنة 1999 الى 10% مع نهاية 2010، اي ما يعادل انخفاض سنوي 2%.

بدون شك، فان تطبيق البرامج التنموية التي تم اقرارها بالنسبة لمختلف قطاعات النشاط، و التدابير العمومية لترقية الشغل واستحداث النشاطات، و النمو الهام الذي سجل خارج قطاع المحروقات، و تحسين مستوى الاستثمار الخاص (الوطني و الاجنبي)، كلها عوامل ساعدت على تحقيق مثل هذه النتائج الجيدة، و في نفس الوقت هي عامل مهم يجعلنا نتطلع الى تحقيق نتائج تكون في مستوى التحدي لظاهرة البطالة.

نعتقد ان تخفيض 360 مليار دج للفترة القادمة، و التأكيد على دعم ادماج حاملي شهادات التعليم العالي و التكوين المهني، في اطار التكوين والتأهيل، الى جانب هذا، دعم استحداث مؤسسات و نشاطات مصغرة، و الترتيب الموجهة للشغل المؤقت، سوف تزيد من وتيرة التسريع في امتصاص اكثر لبيد العاملة لطالبة للشغل.

- **محور البحث العلمي، والتكنولوجيات الجديدة للاتصال:** ان التركيز بقوة، و العمل بعمق على تشجيع روح البحث و ربطه باحتياجات البلد، و التكيف مع ما يحمله المجتمع من قيم و عادات وتقاليد، و ازالة كل حاجز يمكن ان يعبد البحث عن اهدافه، و الالتفات الى اليد العاملة المهاجرة ذات التكوين العالي بفرصة العودة الى الوطن، مع توفير كل شروط العمل و الإقامة الممنوحة لهم خارج الوطن، و تمكين طلبة العلم من التكنولوجيا الحديثة، هي كلها مدخلات ترفع من درجة الانتاجية و تعد بمستقبل أفضل. 250 مليار دج، هو الغلاف المالي المخصص لهذا المحور، منه 100 دولار دج يتعلق بتطوير البحث العلمي، ونفس المبلغ ينفق على اقامة مشروع الحكم الالكتروني، بينما الباقي يخصص لاقتناء التجهيزات الضرورية الموجهة لتعميم الاعلام الآلي، على مستوى المنظومة التربوية، و التكوين المهني.

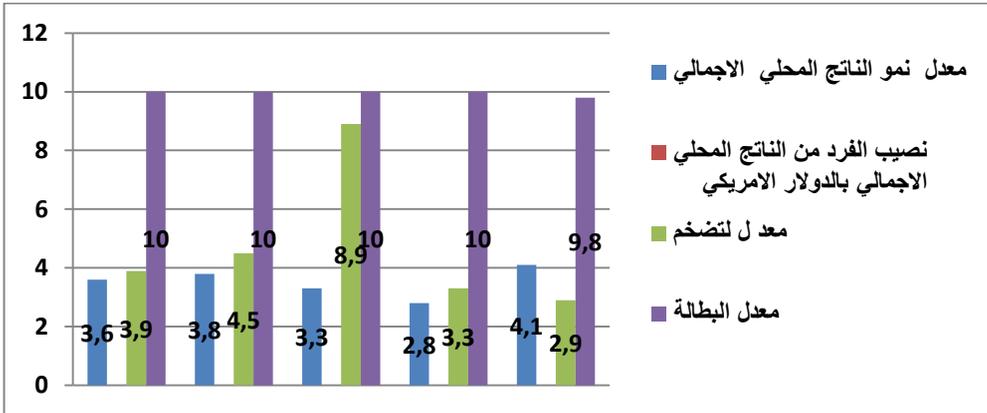
جدول رقم 7: تطور المؤشرات الاقتصادية ، نمو الناتج الاجمالي ، نصيب الفرد من الناتج، التضخم، معدل البطالة خلال الفترة 2010-2014 في اطار برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية¹

2014	2013	2012	2011	2010	المؤشرات
4.1	2.8	3.3	2.8	3.6	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي
5.498.1	5.5 04 .2	5.457	5.421.7	4.473.5	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار الأمريكي
2.9	3.3	8.9	4.5	3.9	معدل لتضخم
9.8	11	10	10	10	معدل البطالة

المصدر _ البنك الدولي - التقرير العربي الموحد _ من اعداد الباحث

¹ البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org/> ، الباحث بتصرف.

الشكل رقم 2: تطور المؤشرات الاقتصادية ، نمو الناتج الاجمالي ، نصيب الفرد من الناتج، التضخم، معدل البطالة خلال الفترة 2010-2014



يتبين من خلال الجدول التحسن الملحوظ في المؤشرات الاقتصادية الكلية ، و الذي شمل كل من معدل الناتج المحلي الذي شهد ارتفاعا ملحوظا من سنة الى اخرى ، وصل الى اعلى نسبة سنة 2014 حيث وصل الى 4.1% مما يفسر تحسن الاوضاع الاقتصادية ، و انعكس ذلك على نصيب الفرد من الناتج المحلي الذي شهد هو الاخر ارتفاعا ، منذ انطلاق البرنامج حيث ارتفع من 4.473.5 دولار امريكي سنة 2010 الى 5.498.1 دولار امريكي سنة 2014 ، مسجلا اعلى نسبة سنة 2013 بقيمة 5.5 04.2 دولار امريكي ، هذا وقد انخفض معدل التضخم خلال فترة البرنامج حيث وصل الى 2.9% في سنة 2014 ، مما يفسر تحكم السلطات النقدية بالأوضاع و الحرص على تنفيذ السلطات لآليات البرنامج ، وكل هذه الامور انعكست على تحسن الاوضاع الاجتماعية حيث انخفض معدل البطالة من 10% خلال سنوات الاولى الى 9% سنة 2014 .

جدول رقم 8: تطور رخص البرامج لبرامج التجهيز القطاعية الغير الممركزة و برامج التنمية للبلديات من سنة 2010_2014 بالمليون دينار جزائري في اطار برنامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية¹.

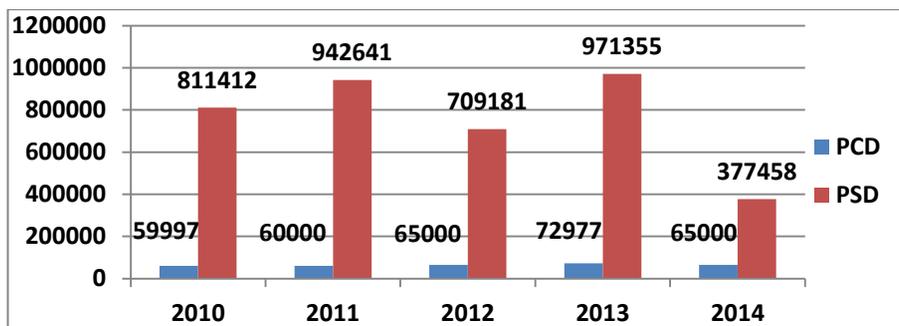
ANNEE	2010	2011	2012	2013	2014
-------	------	------	------	------	------

¹ رئاسة الحكومة www.cg.gov.dz

PCD	59997	60000	65000	72977	65000
PSD	811412	942641	709181	971355	377458

المصدر - مصالح رئاسة الحكومة - من اعداد الباحث

الشكل رقم 3: تطور رخص البرامج لبرامج التجهيز القطاعية الغير الممركزة و برامج التنمية للبلديات من سنة 2010_2014 بالمليون دينار جزائري



يتبين لنا من خلال الجدول الارتفاع في رخص البرامج الخاصة بكل من برامج التجهيز القطاعية وكذا مخططات التنمية، وهذا راجع الى حجم الاستثمارات المسطرة خلال الفترة و التي شملت كل من برنامج تحسين الظروف الاجتماعية الذي يشمل قطاع : السكن، التربية، تحسين وسائل و خدمات الادارة العمومية والذي تحصل على 45% ، من المبلغ المخصص ببرامج، اضافة الى برنامج تطوير الهياكل القاعدية و التي تضمن قطاع الاشغال العمومية ، قطاع البناء ، قطاع التهيئة العمرانية ، نسبة 38%، و يفسر الجدول الارتفاع في رخص البرامج و الذي وصلت الى اعلى نسبة سنة 2013 لكل من برامج التجهيز القطاعية وكذا مخططات التنمية للبلديات .

خلاصة البحث

الجزائر على غرار الدول النامية عمدت على تنفيذ المخططات التنموية مند الاستقلال ، فكان التوجه في فترة الستينيات والسبعينيات على انتهاج سياسة اقتصادية تقوم على التخطيط المركزي ، غير ان ازمة 1986 حالت دون تحقيق الاهداف المرجوة ، حيث زادت حدة اللاتوازن الاقتصادي ، الامر

الذي دفع الجزائر التخلي عن عمليات التنمية و الشروع في الاصلاحات الاقتصادية ، وسياسات التعديل الهيكلي ، و مع ظهور بوادر الاستقرار الاقتصادي ، شرعت الحكومة في تطبيق سياسة تنمية منبثقة من النظرية الكثرية التي تركز على الانفاق العمومي في دفع الطلب الكلي ، فكان اول برنامج تنمية هو برنامج الانعاش الاقتصادي ، ثم تبعه برنامج دعم النمو التكميلي وصولا الى البرنامج الخماسي المتعلق بالتنمية الاقتصادية ،

وتم برمجة هذه السياسات من خلال برامج التجهيز القطاعية الممركزة غير الممركزة و مخططات التنمية للبلديات ، و بعد دراستنا لهذه البرامج تم ملاحظة الدور الذي تلعبه في الرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية خاصة من خلال مساهمة مختلف القطاعات في التقليل من معدل البطالة و الرفع من مستوى التشغيل ، كما تم تسجيل اهم النتائج التي تم التوصل اليها و المتمثلة في :

-ان النظرية الكثرية التي اعتمدت عليها الجزائر لا تتوافق مع الوضع الاقتصادي الجزائري لعدم مرونة الجهاز الانتاجي ، ذلك ان الزيادة المسجلة في الطلب الكلي بسبب الانفاق الحكومي ، الموجه للاستثمار ، لم تؤدي الى زيادة العرض الكلي و تنشيط الجهاز الانتاجي بالنظر الى المشاكل الهيكلية و المالية التي يعاني منها القطاع ، مما ادى الى زيادة حجم الواردات لسد احتياجات الطلب الكلي المتزايد

_ ان تأثير برامج التنمية على معدل النمو لاقتصادي هو معدل ضعيف ، اذ يتحدد اساسا بمستوى قطاع المحرقات نظرا لمساهمته الكبيرة في الناتج الاجمالي ،

_ ان التأثير المباشر على مستويات التشغيل هو تأثير ظرفي و غير مستدام شمل فقط القطاعات البناء و الاشغال العمومية

_ ان حرص السلطات على تنفيذ برامج التنمية لم يرافقه الحرص على مواصلة مسار الاصلاحات المتعلقة بالنظام الضريبي و المصرفي و كذا القطاع الصناعي، مما جعل عمليات الانفاق في ظروف اقتصادية تنسم بنقص الكفاءة و الفعالية .

-مشكل اعادة تقييم المشاريع الذي اصبح عائقا تم الاعتياد عليه ، فمعظم مشاريع برامج التجهيز القطاعية ان لم نقل اغلبيتها ، يعاد تقييم تكلفتها مما يضخم من كلفة الانفاق العمومي ، و الذي يفسر عدم جدية الدراسات المتخذة مسبقا ، و التي تحدد التقييم المالي للمشروع ، وهنا يبرز الدور الهام

الذي تلعبه الهيئات المكلفة بالرقابة و من بينها المراقب و كذا مجلس المحاسبة في مراقبة الاجراءات المتعلقة بسير و تنفيذ مختلف المشاريع ، هذا كما تم ملاحظة التأخر الكبير في أشغال معظم المشاريع مما يشكل عائقا أمام التنمية المبرمج له وفق فترة زمنية محدد ، لذا و حتى يتم تحقيق نجاعة البرامج التنموية المطبقة ارتأينا اقتراح اهم التوصيات و المتمثلة في :

- ان تنفيذ سياسة اقتصادية في الجزائر يجب ان يتم ضمن استراتيجية طويلة المدى من اجل تحقيق تنمية شاملة ، كما ان نجاحها يتطلب من الحكومة اعادة تفعيل اسلوب التخطيط الاقتصادي الذي لا يتعارض مع اقتصاد السوق و الذي اثبت نجاحا في العديد من الدول النامية كدول جنوب شرق اسيا ،
_ كما على السلطات المكلفة بإعداد السياسات الاقتصادية في الجزائر تحديد اهداف واقعية و قابلة للتحقيق ، و تركيز مختلف المشاريع ضمن قطاعات محددة .

_ الاسراع في استكمال مسار الاصلاحات الاقتصادية ، مع اعطاء الاولوية للقطاع الصناعي ، من خلال تحسين مناخ الاستثمار للقطاع الخاص ، و اصلاح المنظومة المصرفية المالية و تطوير الاجهزة الحكومية .

_ يتعين على الحكومة تنويع مصادر التمويل على اعتبار ان اقتصرها على قطاع المحرقات من شأنه ان يؤدي الى ازمة اقتصادية في حالة انهيار اسعار البترول .

_ لا بد من وضع نظم معلوماتية فعالة و دقيقة عن مختلف مراحل الاعداد ، مما يؤدي الى اضعاف الشفافية و المصداقية ، مع اشراك الباحثين و الخبراء الاقتصاديين في اعداد الخطة الاقتصادية

و اخيرا يمكننا القول ان برامج التجهيز القطاعية تبقى من اهم الاليات و الميكانيزمات التي تركز عليها الدولة من اجل تحقيق اهدافها الاقتصادية و المتعلقة خصيصا بتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ،

المراجع:

1. لعمارة جمال - منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر - دارا لفجر للنشر والتوزيع -2004
2. د. عبدالرحمان تومي - الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر - واقع و افاق - دار الخلدونية للنشرة والتوزيع -الطبعة 2011
3. د. حاكمي بوحفص -الاقتصاد الجزائري: الاصلاح، النمو والانعاش، نادي الدراسات العلمية - كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير _ جامعة وهران.
4. نبيل بوفليح - ابحاث اقتصادية وادارية، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر - العدد 12، ديسمبر جامعة شلف -الجزائر - 2012
5. يلس شاوش بشير - المالية العامة - ديوان المطبوعات الجامعية -2013
6. البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org/> ، الباحث بتصرف.
- 7..رئاسة الحكومة www.cg.gov.dz
8. La Banque mondiale, <http://www.banquemondiale.org/>